

الأثنين ٣-٤-٢٠٢٣

لدينا مليون و ٢٦٠ ألف وحدة سكنية مغلقة طبقاً لإحصائيات الجهاز المركزي، وقد أغلقها مستأجروها وأقاموا في مساكن بديلة رغم أنهم:

- لم يعيدوها إلى المالك الذي قد يكون في أشد الحاجة إليها بعد أن وصل أولاده وأحفاده إلى سن الزواج.

- مازالوا يسددون إيجارها الشهري الذي قد لا يزيد على ٥ جنيئات رغم أن المسكن المماثل في نفس المنطقة يصل إيجاره الشهري إلى ٥٠٠٠ جنيه.

والجدير بالذكر:

- أن الهدف من سن القوانين هو تحقيق العدالة بين جميع الأطراف ولكن (قانون الإيجار القديم) لم يعد ملائماً، لأن به عواراً ولا يوجد له مثيل في أي دولة في العالم، وهو يظلم الملاك ويجبرهم على الاستمرار في دعم المستأجرين خلال عشرات السنين، في الوقت الذي تم رفع الدعم عن كثير من السلع والخدمات الأساسية.

- إن الحكومة اتخذت خطوة جريئة وأعلنت نيتها الصادقة في اقتحام هذا الملف الشائك وفتحت المجال لحوار مجتمعي لكي يعبر فيه كل طرف عن وجهة نظره.

- إن مستأجري الوحدات المغلقة ليسوا من محدودي الدخل وإن إصرارهم على الاحتفاظ بها أمر غير منطقي، لأنهم لا يستفيدون منها. كما أن إعادتها إلى الملاك تسهم في حل مشكلة الإسكان.